المحاضرة السادسة: الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي الرقمي محور اهتمام مختلف دول العالم، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تشهده الصناعة المالية وانتشار استخدام المنتجات المالية حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية مما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وفيما يأتي عرض لواقع الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه.

أولا: مفهوم الشمول المالي

يعرفه البنك الدولي الشمول المالي هو: "أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام"[1].

وعرفته أيضا مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقد لهم بشكل شفاف وعادل وبتكاليف معقولة"[2]

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاقتصادي والاجتماعي"[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الشمول المالي هو:

"القدرة على إيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وبأقل تكلفة وجهد".

ثانيا: أبعاد ومبادئ الشمول المالي

1. أبعاد الشمول المالي

---

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي–دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب–**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018، ص747.

[2] معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعية، السلسلة 08، العدد 07، 2016، ص02.

[3] OECD, Financial literacy and inclusion : Results OECD/INFE survey across countries and by gender, June 2013, p71.

تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل ثلاثة أبعاد رئيسية وهي[4]:

الوصول للخدمات المالية: وهي القدرة على استخدام الخدمات المالية من قبل المؤسسات الرسمية، تتطلب الوصول إلى مستويات معينة بهدف تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي.

استخدام الخدمات المالية: وهي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي، وذلك من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية وجمع بيانات حول مدى تواتر وانتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

جودة الخدمات المالية: يعتبر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة.

2. مبادئ الشمول المالي

في عام 2010 أصدرت مجموعة العشرين (G20) ما يعرف بالمبادئ المبتكرة لتحقيق الشمول المالي، وتمثلت فيما يلي[5]:

- **القيادة:** غرس التزام حكومي واسع النطاق اتجاه الشمول المالي للمساعدة على الحد من الفقر.
- **التنوع:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقدم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية.
- **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البينة التحتية.
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** خلق بيئة مواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** وذلك من خلال توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثقة يعتبر أمرا ضروريا لعميلة تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.
- **التناسب:** وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، حيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات المالية.

---

[4] صليحة فلاق، سامية شارفي، مركز سبق ذكره، ص307.

[5] يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب**، العدد 109، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 07-08.

- **إطار العمل**: الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي، بما يعكس المعايير الدولية والظروف المحلية ودعم مناخ قادر على المنافسة، نظام متناسب ومرن يستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال، شروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها الكترونيا، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمترابط على نطاق واسع.